

ابتداء^(١) النسخ والنسوخ

٣١٢ — قال الشافعي : إن الله خَلَقَ الخَلْقَ لِمَا سَبَقَ فِي علمه
مِمَّا أَرَادَ بِخَلْقِهِمْ وَبِهِمْ ، لِمُقْتَبَ حكمه ، وهو سريعُ الحسابِ .
٣١٣ — وأنزل عليهم الكتابَ تبيانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهَدَى
وَرَحْمَةً ، وَفَرَضَ فِيهِ فَرَائِضَ أُثْبِتَهَا ، وَأُخْرَى نَسَخَهَا : رَحْمَةً
لِخَلْقِهِ ، بِالتَّخْفِيفِ عَنْهُمْ ، وَبِالتَّوَسُّعِ عَلَيْهِمْ ، زِيَادَةً فِيمَا ابْتَدَأَ بِهِ مِنْ
نِعَمِهِ . وَأَنَابَهُمْ عَلَى الْإِتْمَاءِ إِلَى مَا أُثْبِتَ عَلَيْهِمْ : جَنَّتُهُ ، وَالنَّجَاةَ مِنْ
عَذَابِهِ . فَعَمَّتْهُمْ رَحْمَتُهُ فِيمَا أُثْبِتَ وَنَسَخَ . فَلهِ الْحَمْدُ عَلَى نِعَمِهِ .
٣١٤ — ^(٢) وَأَبَانَ اللَّهُ لَهُمْ ^(٣) أَنَّهُ إِنَّمَا نَسَخَ مَا نَسَخَ مِنَ الْكِتَابِ
بِالْكِتَابِ ، وَأَنَّ السَّنَةَ لِنَاسِخَةِ الْكِتَابِ ^(٤) ، وَإِنَّمَا هِيَ تَبَعٌ لِلْكِتَابِ ،
بِمِثْلِ مَا نَزَلَ ^(٥) نَصًّا ، وَمُفَسَّرَةٌ مَعْنَى مَا أُنْزِلَ اللَّهُ مِنْهُ جُمْلًا .

٣١٥ — قَالَ اللَّهُ : (وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا يَذَّاتِ قَالَ الَّذِينَ
لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ^(٦)) ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ ، قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ

(١) فِي ج « بَابُ ابْتِدَاءٍ » وَكَلِمَةُ « بَابٌ » لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٢) هُنَا فِي ب وَ ج زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وَفِي ب زِيَادَةٌ « رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى » .

(٣) فِي ب « وَأَبَانَ لَهُمْ » بِحَذْفِ لَفْظِ الْحَلَالَةِ .

(٤) فِي ب وَ ج « لَا تَكُونُ نَاسِخَةٌ » وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْأَصْلِ ، وَأَمَّا مَنْ زَادَ كَلِمَةَ
« تَكُونُ » ظَنَّ أَنَّ هَذَا التَّرْكِيبَ غَيْرُ جَيِّدٍ . وَهُوَ ظَنٌّ خَاطِئٌ .

(٥) فِي كُلِّ النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةُ « بِهِ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَهِيَ أَيْضًا زِيَادَةٌ غَيْرُ جَيِّدَةٍ .

(٦) فِي الْأَصْلِ إِلَى هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « إِلَى : عَذَابُ يَوْمٍ عَظِيمٍ » .

أَبَدَلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي ، إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ ، إِنْ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ ^(١) .

٣١٦ - فَأَخْبَرَ اللَّهُ ^(٢) أَنَّهُ فَرَضَ عَلَى نَبِيِّهِ اتِّبَاعَ مَا يُوحَى إِلَيْهِ ، وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ تَبْدِيلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ .

٣١٧ - وَفِي قَوْلِهِ (مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي) : بَيَانٌ مَا وَصَفْتُ ، مِنْ أَنَّهُ لَا يَنْسَخُ كِتَابَ اللَّهِ إِلَّا كِتَابُهُ . كَمَا كَانَ الْمُبْتَدِئُ لِفَرْضِهِ ^(٣) : فَهُوَ الْمُنْزِلُ الْمُثَبِّتُ لِمَا شَاءَ ^(٤) مِنْهُ ، جَلَّ ثَنَاؤُهُ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ .

٣١٨ - وَكَذَلِكَ قَالَ ^(٥) : (يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ ، وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ^(٦))

٣١٩ - ^(٧) وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : فِي هَذِهِ الْآيَةِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - دِلَالَةٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ لِرَسُولِهِ أَنْ يَقُولَ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ بِتَوْفِيقِهِ فِيمَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ كِتَابًا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٣٢٠ - وَقِيلَ ^(٨) فِي قَوْلِهِ (يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ) : يَمْحُو فَرْضَ مَا يَشَاءُ ، وَيُثَبِّتُ فَرْضَ مَا يَشَاءُ . ^(٩) وَهَذَا يُشَبِّهُ مَا قِيلَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) سورة يونس (١٥) .

(٢) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في « فَأَخْبَرَنَا اللَّهُ » ، وهو مخالف للأصل .

(٤) في « بفرضه » وهو خلاف الأصل .

(٥) في ج « يشاء » وهو مخالف للأصل .

(٦) في « قال الله تعالى » .

(٧) سورة الرعد (٣٩) .

(٨) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٩) في ج « قال الشافعي : وقد قيل » وهو مخالف للأصل .

(١٠) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

٣٢١ - وفي كتاب الله دلالة عليه : قال الله : (مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ^(١) أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ، أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ^(٢)) .

٣٢٢ - فَأَخْبَرَ اللَّهُ أَنْ نَسَخَ الْقُرْآنِ وَتَأْخِيرَ إِنْزَالِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِقُرْآنٍ مِثْلِهِ .

٣٢٣ - وقال : (وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ ^(٣) وَاللَّهُ أََعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ ^(٤)) .

٣٢٤ - ^(٥) وهكذا سنة رسول الله : لَا يَنْسَخُهَا إِلَّا سَنَةٌ لِرَسُولِ اللَّهِ . ولو أحدث الله لرسوله ^(٦) في أمرٍ سَنَّ فِيهِ : غير ماسن ^(٧) رسول الله - : لَسَنَّ ^(٨) فيما أحدث الله إليه ، حتى يُبَيِّنَ ^(٩) للناس أن له سنة ناسخةً للتي قبلها مما يُخالفها . وهذا مذكورٌ في سنته صلى الله عليه وسلم .

٣٢٥ - ^(١٠) فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَقَدْ وَجَدْنَا الدَّلَالََةَ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ

يَنْسَخُ الْقُرْآنَ ، لِأَنَّهُ لَا مِثْلَ لِلْقُرْآنِ ، فَأَوْجَدْنَا ذَلِكَ فِي السُّنَنِ ؟

٣٢٦ - قال الشافعي : فيما وصفتُ من فرض الله على الناس .

(١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٢) سورة البقرة (١٠٦) .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى » : قوله إنما أنت مفتر » .

(٤) سورة النحل (١٠١) .

(٥) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في ج « لرسول الله » .

(٧) في كل النسخ المطبوعة « غير ماسن فيه » وكلمة « فيه » ليست من الأصل ، ولكنها مكتوبة فيه بين السطور بخط آخر .

(٨) في ج « ليس » بدل « لسن » وهو تصحيف فيج .

(٩) في ج « يتبين » وهو مخالف للأصل .

(١٠) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

اتَّبَعَ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ^(١) : دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ إِنَّمَا قُبِلَتْ
عَنِ اللَّهِ ، فَمَنْ اتَّبَعَهَا فَبِكِتَابِ اللَّهِ تَبِعَهَا ^(٢) ، وَلَا نَجِدُ خَبْرًا أَلْزَمَهُ اللَّهُ
خَلْقَهُ نَصًّا يَدِينًا : إِلَّا كِتَابَهُ ثُمَّ سُنَّةَ نَبِيِّهِ . فَإِذَا كَانَتِ السُّنَّةُ كَمَا
وَصَفْتُ ، لَا شِبْهَ لَهَا مِنْ قَوْلِ خَلْقٍ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ - : لَمْ يَجْزُ أَنْ
يَنْسَخَهَا إِلَّا مِثْلُهَا ، وَلَا مِثْلَ لَهَا غَيْرُ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ، لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ
يَجْعَلْ لَادِيٍّ بَعْدَهُ مَا جَعَلَ لَهُ ، بَلْ فَرَضَ عَلَى خَلْقِهِ اتِّبَاعَهُ ، فَأَلْزَمَهُمْ ^(٣)
أَمْرَهُ ، فَالْخَلْقُ كُلُّهُمْ لَهُ تَبَعٌ ، وَلَا يَكُونُ لِلتَّابِعِ أَنْ يُخَالِفَ مَا فُرِضَ
عَلَيْهِ اتِّبَاعُهُ ^(٤) ، وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ
خِلَافُهَا ، وَلَمْ يَقُمْ مَقَامَ أَنْ يَنْسَخَ شَيْئًا مِنْهَا .

٣٢٧ - ^(٥) فَإِنْ قَالَ : أَفَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لَهُ سُنَّةٌ مَأْثُورَةٌ قَدْ

نُسِخَتْ ، وَلَا تَوْثَرُ السُّنَّةُ الَّتِي نَسَخَتْهَا ؟

٣٢٨ - فَلَا يَحْتَمِلُ هَذَا ، وَكَيْفَ يَحْتَمِلُ أَنْ يُؤْثَرُ مَا وُضِعَ

فَرْضُهُ ، وَيُتْرَكَ مَا يَلْزَمُ فَرْضُهُ ؟ ! وَلَوْ جَازَ هَذَا خَرَجَتْ عَامَّةُ السَّنَنِ
مِنْ أَيْدِي النَّاسِ ، بَأَن يَقُولُوا : لَعَلَهَا مَنْسُوخَةٌ ! ! وَلَيْسَ يُنْسَخُ فَرْضٌ
أَبْدًا إِلَّا أُثْبِتَ مَكَانَهُ فَرْضٌ . كَمَا نُسِخَتْ قِبْلَةُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَأُثْبِتَ

(١) فِي - « رَسُولُهُ » .

(٢) فِي - « يَتَّبِعُهَا » وَفِي ج « اتَّبَعَهَا » وَمَا هُنَا هُوَ الَّذِي فِي الْأَصْلِ .

(٣) فِي - « وَأَلْزَمَهُمْ » .

(٤) فِي - « مَا فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ اتِّبَاعَهُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) هُنَا فِي - زِيَادَةٌ « قَالَ » .

مكانها الكعبة^(١). وكل منسوخ في كتاب سنة هكذا^(٢).

٣٢٩ - ^(٣) فإن قال قائل هل تُنسخ السنة بالقرآن ؟ .

٣٣٠ - قيل : لو نُسخَت السنة بالقرآن كانت للنبي فيه سنة

تَبَيَّنُ أَنَّ سُنَّتَهُ الْأُولَى مَنْسُوخَةٌ بِسُنَّتِهِ الْآخِرَةِ^(٤)، حتى تقوم الحجة

على الناس ، بأن الشيء يُنسخُ بمثله .

(١) هنا في - زيادة « قال » .

(٢) هكذا في الأصل ، وهو صواب وواضح ، فجاء بعض من كان يديم الأصل فزاد بخط

آخرين السطرين لفظ الجلالة ووضع خطاً رأسياً بعد كلمة « كتاب » فصارت تقرأ « كتاب الله » ووضع خطاً معقوفاً إلى اليسار بعد كلمة « سنة » وكتب بالهامش « نبيه صلى الله عليه وسلم » . وبذلك طبعت في النسخ المطبوعة ، إلا أن ج فيها « رسول الله » بدل « نبيه » وكل ذلك مخالف للأصل .

ثم أقول : فلينظر المقلدون ، وليتأملوا ما يقول الامام الشافعي ، وما يقيم من الأدلة على وجوب اتباع السنة ، وأنه « لا يكون للتابع أن يخالف ما فرض عليه اتباعه » وأن « من وجب عليه اتباع سنة رسول الله لم يكن له خلافها ، ولم يبق مقام أن ينسخ شيئاً منها » . وليحذروا ما يقولون - في اعتذارهم عن مخالفة الأحاديث الصحاح تقليداً لتبعيهم - : إنه يجوز أن تكون هذه الأحاديث منسوخة أو مارةضة بغيرها . وهذا الذي خفى الشافعي رضي الله عنه أن يكون ، وخشى آثاره في العلماء والعامة ، إذ « لو جاز هذا خرجت عامة السنن من أيدي الناس » .

ولينظر المقلدون إلى ما كان من أثر التقليد في هذه العصور الحاضرة : أن وضعت قوانين مأخوذة عن الإفرنج ، خارجة عن كل دليل من أدلة الاسلام ، وكادت أن تهمسها عقول المسلمين ، وأن يقدموها في معاملاتهم وأحوالهم على قواعد دينهم ، حتى لنفى أن يخرجوا من الاسلام جملة . وكان من أثر التقليد : أن قام ناس زعموا لأفهمهم أنهم يجددون في الدين ، فوضعوأفهمهم موضع من ينسخ السنة ، ثم يتأولون القرآن على ما يخطر لهم مما يرونه مصلحة للناس في عقولهم ونظرم ، حتى لنفى أن يخرجوا من الاسلام جملة وتفصيلاً . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

(٣) هنا في س - زيادة « قال » وفي ج « قال الشافعي » .

(٤) في النسخ المطبوعة كلها « الأخرى » وهو خطأ ومخالف للأصل ، لأن المراد السنة التأخرية بعد الأولى المقدمة ، كما يقال « صلاة العشاء الآخرة » فهي تأنيث « الآخر » بكسر الخاء ، وأما « الأخرى » فأنها تأنيث « الآخر » بفتح الخاء ، بمعنى أحد الشيئين .

٣٣٣ — ^(١) فَإِنْ قَالَ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى مَا تَقُولُ ^(٢) ؟

٣٣٢ — فَمَا وَصَفْتُ مِنْ مَوْضِعِهِ مِنَ الْإِبَانَةِ عَنْ اللَّهِ مَعْنَى مَا أَرَادَ بِفَرَائِضِهِ ، خَاصًّا وَعَامًّا ، مِمَّا وَصَفْتُ فِي كِتَابِي هَذَا ، وَأَنَّهُ لَا يَقُولُ أَبَدًا لِبَشِيءٍ إِلَّا بِحُكْمِ اللَّهِ . وَلَوْ نَسَخَ اللَّهُ مِمَّا قَالَ حُكْمًا لَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ فِيهَا نَسَخَهُ سُنَّةً .

٣٣٣ — وَلَوْ جَازَ أَنْ يُقَالَ : قَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ثُمَّ نَسَخَ ^(٣) سُنَّتَهُ بِالْقُرْآنِ وَلَا يُؤَثَّرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ السُّنَّةُ النَّاسِخَةُ — : جَازَ ^(٤) أَنْ يُقَالَ : فِيهَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ مِنَ الْبُيُوعِ كُلُّهَا : قَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَرَّمَهَا قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْهِ (أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ^(٥)) ، وَفِيمَنْ رَجَمَ مِنَ الزَّانَةِ : قَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الرَّجْمُ مَنْسُوخًا : لِقَوْلِ اللَّهِ (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ^(٦)) ، وَفِي الْمَسْحِ عَلَى

(١) فِي ج « قَالَ الشَّافِعِيُّ : فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٢) فِي س وَ ج « مَا الدَّلِيلُ عَلَى مَا تَقُولُ مِمَّا وَصَفْتَ » وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ الْآخِرَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَلَيْسَتْ ضَرُورِيَّةً لَصِحَّةِ السُّؤَالِ . وَأَمَّا الْجَوَابُ فَهُوَ قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ : « فَمَا وَصَفْتَ » الْخ .

(٣) فِي س « نَسَخْتُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٤) فِي س وَ ج « لَجَازَ » وَأُظُنُّ أَنْ زِيَادَةَ اللَّامِ جَاءَتْ مِنْ بَعْضِ الْفَارِسِيِّينَ لِلرَّسَالَةِ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ ، ظَنًّا مِنْهُمْ أَنْ حَذْفُهَا خَطَأٌ . وَهُوَ غَلَطٌ . وَكَلَامُ الشَّافِعِيِّ يَحْتَاجُ بِهِ فِي الْلُغَةِ وَعُلُومِ الْفَنَةِ : ثُمَّ قَدْ قَالَ الْعَلَمَةُ ابْنُ مَالِكٍ فِي كِتَابِهِ « شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ وَالتَّصْحِيحِ لِمَشْكَلَاتِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ » (ص ١١٦) : « يُظَنُّ بِبَعْضِ النُّحَوِيِّينَ أَنْ لَا مَجَازَ لَوْ فِي نَحْوِ : لَوْ فَعَلْتُ لَفَعَلْتُ : لِأَمْرِ ، وَالصَّحِيحُ جَوَازُ حَذْفِهَا فِي أَفْصَحِ الْكَلَامِ الْمَشْهُورِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « لَوْ شِئْتُ أَهْلَكْتُهُمْ مِنْ قَبْلِ » الْخ .

(٥) — سُورَةُ الْبَقَرَةِ (٢٧٥) .

(٦) — سُورَةُ النُّورِ (٢) .

الخفين : نَسَخَتْ آيَةُ الْوُضُوءِ الْمَسْنَحَ ، وِجَازٌ أَنْ يُقَالَ : لَا يُذَرُّ^(١)
 عَنْ سَارِقٍ سَرَقَ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ وَسَرَقْتُهُ أَقَلُّ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ : لقول
 الله (السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَانْطَعِمُوا أَيْدِيَهُمَا^(٢)) ، لِأَنَّ اسْمَ « السَّرَقَةِ »
 يَلْزَمُ مِنْ سَرَقَ قَلِيلًا وَكَثِيرًا^(٣) ، وَمِنْ حِرْزٍ وَمِنْ غَيْرِ حِرْزٍ ، وَلِجَازِ رَدِّ^(٤)
 كُلِّ حَدِيثٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ، بِأَنْ يُقَالَ^(٥) : لَمْ يَقُلْهُ^(٦) ، إِذَا لَمْ يَجِدْهُ^(٧)
 مِثْلَ التَّنْزِيلِ ، وَجَازٌ^(٨) رَدُّ السَّنَنِ بِهِذَيْنِ الْوُجْهَيْنِ ، فَتَرَكْتَ كُلَّ سَنَةٍ
 مَعَهَا كِتَابٌ جَمَلَةٌ تَحْتَمِلُ سَنَّتَهُ أَنْ تُوَافِقَهُ^(٩) ، وَهِيَ لَا تَكُونُ أَبَدًا

(١) فِي كُلِّ النُّسخِ الطَّبُوعَةُ « لَا يَدْرَأُ الْقَطْعَ » وَهُوَ الْمُرَادُ فِي الْكَلَامِ ، وَلَكِنْ هَذِهِ
 الزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ (٢٨) .

(٣) فِي ج « أَوْ كَثِيرًا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٤) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ . يُرِيدُ أَنْ مَنْ أَرَادَ رَدَّ الْحَدِيثِ سَهْلٌ عَلَيْهِ أَنْ يَنْكَرَهُ وَيَقُولَ : إِنْ
 رَسُولُ اللَّهِ لَمْ يَقُلْهُ . وَيُظْهَرُ أَنَّ بَعْضَ مَنْ كَانَ يَدِّمُ الْأَصْلَ ظَنَّ أَنَّ فِي الْكَلَامِ نَقْصًا
 فَوَضَعَ بِجَوَارِ « يُقَالَ » خَطًّا مَعْقُوفًا إِلَى الْبَيِّنِ وَكُتِبَ فِي الْمَسَاشِ « لَمْ يَجِدْهُ » لِيَصِيرَ
 الْكَلَامُ « بِأَنْ يُقَالَ : لَمْ يَجِدْهُ » وَبِذَلِكَ جَاءَتْ الْجُمْلَةُ فِي كُلِّ النُّسخِ الطَّبُوعَةِ ، وَهَذِهِ
 الزِّيَادَةُ بَحْطٌ مُخَالَفٌ لِحُطِّ الْأَصْلِ ، وَالْمَعْنَى صَحِيحٌ بِدُونِهَا .

(٥) فِي س « لَمْ يَقُلْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

(٦) فِي الْأَصْلِ لَمْ يَنْقُطِ الْحَرْفُ الْأَوَّلُ ، فَيُمْكِنُ قِرَاءَتُهُ بِالْيَاءِ ، كَمَا اخْتَرْنَا هُنَا ، وَكَمَا اخْتَارَ
 مَصْحُوحُ ج . وَيُمْكِنُ قِرَاءَتُهُ بِالْوَاوِ « نَجِدْهُ » كَمَا اخْتَارَ مَصْحُوحَا س وَ ب . وَفِي ج
 « إِذَا لَمْ يَجِدْهُ نَصًا » وَكَلِمَةُ « نَصًا » زِيَادَةٌ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَهِيَ إِلَى ذَلِكَ خَطَأٌ فِي
 هَذَا الْمَقَامِ

(٧) فِي س « وَلِجَازِ » .

(٨) فِي س « لَا تَحْتَمِلُ سَنَّتَهُ أَنْ تُوَافِقَهُ نَصًا » . وَزِيَادَةُ « لَا » فِي الْأَوَّلِ ، وَ« نَصًا » فِي
 الْآخِرِ - : خَطَأٌ وَخِلَافٌ لِلْأَصْلِ ، بَلْ يَفْسُدُ الْمَعْنَى وَيُطْلَى بِذَلِكَ . لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ هَذِهِ
 الْإِحْتِمَالَاتِ لَوَاجِزٌ ، وَهَذَا الصَّنِيعُ لَوْ قَبْلَ مَنْ يَصْنَعُهُ - : كَانَ سَبَبًا لِتَرْكِ كُلِّ مَا وُورِدَ
 مِنَ السَّنَةِ الَّتِي تَبَيَّنَ الْمُجْمَلُ مِمَّا جَاءَ فِي الْكِتَابِ ، وَتَحْتَمِلُ أَنْ تُوَافِقَهُ ، فَيَأْتِي هَذَا الْمَشْكُوكُ
 وَيَقْدَرُ خِلَافُ بَيْنِ السَّنَةِ وَبَيْنِ الْكِتَابِ ، وَيَضْرِبُ بَعْضُ ذَلِكَ بَعْضًا ، وَرَدَّ بَيَانَ السَّنَةِ
 بِعِلْمِ الْكِتَابِ وَمِثْلِهِ ، وَيَزْعَمُ أَنَّهَا مُخَالَفَةٌ لَهُ ، « وَهِيَ لَا تَكُونُ أَبَدًا إِلَّا مُوَافِقَةً لَهُ » .

إلا موافقة له ، إذا ^(١) احتَمَل اللفظُ فيما رُوى عنه خلافَ اللفظ في ٣٥
التنزيل بوجهٍ ، أو احتمل أن يكون في اللفظ عنه أكثرُ ممَّا في
اللفظ في التنزيل ^(٢) ، وإن كان محتملاً أن يخالفه من وجه .

٣٣٤ - وكتابُ الله وسُنَّةُ رسوله ^(٣) تدلُّ على خلاف هذا
القول ، ومُوافقة ما قلنا

٣٣٥ - وكتابُ الله البيانُ الذي يُشَفِّقُ ^(٤) به من العمى ، وفيه
الدلالةُ على مَوْضِعِ رسولِ الله من كتابِ الله ودينه ، واتباعه له وقيامه
بِتَبْيِينِهِ عن الله .

الناسخُ والمنسوخُ ^(٥) الذي يدلُّ الكتابُ

على بعضه ، والسنةُ على بعضه

٣٣٦ - قال الشافعي : ممَّا نَقَلَ ^(٦) بعضُ من سمعتُ منه من
أَسْلَ العلم : أن الله أنزلَ فَرَضًا في الصلاة قبلَ فرضِ الصلوات الخمس ،

(١) في س و « وإذا » وزيادة الواو مخالفة للأصل وخطأ .

(٢) في س وج زيادة « بوجه » وهو مخالف للأصل .

(٣) في س « نبيه صلى الله عليه وسلم » .

(٤) لم ينقط الحرف الأول في الأصل ، فيمكن أن تقرأ « يشقى » و « نشقى » . وفي ج
« يشقى » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س « باب بيان الناسخ » الخ ، وفي ج « باب الناسخ » الخ ، وهذه الزيادة فيهما
ليست في الأصل .

(٦) في ج « كان مما نقل » .

فقال: (يَا أَيُّهَا الْمَزْمَلُ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا. نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا. أَوْزِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا^(١)) ثم نسخ هذا في السورة معه^(٢)، فقال: (إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى^(٣) مِنْ ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ ، وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ، عِلْمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ، عِلْمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ، وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ^(٤)) .

٣٣٧ - (٥) ولما ذكر الله بعد أمره بقيام الليل نصفه إلا قليلاً أو الزيادة عليه فقال: (أَدْنَى مِنْ ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ) - : خَفَّفَ فقال: (عِلْمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) قرأ إلى^(٦) (فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ) .

٣٣٨ - قال الشافعي^(٧) : فكان^(٨) يَبْنِي في كتاب الله نسخ

(١) سورة المزمل (١ - ٤) .

(٢) في س « معها » وهي في الأصل « معه » وعلى الهاء ضمة صغيرة ، وحاول بعض السكاكين تغييرها إلى الضمير المؤنث ، فألصق ألفها بالهاء .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى قوله : وآتوا الزكاة » .

(٤) سورة المزمل (٢٠) .

(٥) هنا في س وج زيادة « قال الشافعي » وفي س « فلما » وهو مخالف للأصل .

(٦) سبق أن ذكرنا الآية بتمامها ، ولذلك أثبتنا هنا ما في الأصل ، وقوله « قرأ إلى » اختصار من الربيع ، يعني أن الشافعي قرأ إلى هذا الحد عند الاستدلال بالآية .

(٧) قوله « قال الشافعي » ثابت في الأصل بهامشه نفس الخط ، ولم يذكر في س وج .

(٨) في س « كان » بحذف الفاء .

قيام الليل ونصفه والنقصان من النصف والزيادة عليه بقول الله :
(فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ) .

٣٣٩ - فاحتمل^(١) قول الله (فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ) : معنيين :

٣٤٠ - أحدهما : أن يكون فرضاً ثابتاً ، لأنه أزيل به فرض غيره .

٣٤١ - والآخر : أن يكون فرضاً منسوخاً أزيل بغيره ، كما أزيل به غيره ، وذلك لقول الله : (وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا)^(٢) فاحتمل^(٣) قوله : (وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ) : أن يتهجد بغير الذي فرض عليه ، مما تيسر منه .

٣٤٢ - قال^(٤) : فكان الواجب طلب الاستدلال بالسنة على أحد المعنيين ، فوجدنا سنة رسول الله تدل على ألا واجب من الصلاة إلا الخمس ، فصبرنا إلى أن الواجب الخمس ، وأن ما سواها من واجب

(١) في س و ج « قال الشافعي ثم احتمل » وهذه الزيادة ليست في الأصل ، وكانت فيه « فاحتمل » ثم أصلحت بخط آخر « ثم احتمل » ويظهر أن هذا التغير حديث جده ، لأن ناسخه من نسخنا في آخر ذي الحجة سنة ١٣٠٨ وقد نقل الحرف على الصواب بالفاء .

(٢) سورة الإسراء (٧٩) .

(٣) في س « احتمل » وهو مخالف الأصل ، وفي س « واحتمل » ولكن الكلمة كانت بالفاء واضحة ، ثم غيرت بقلم آخر إلى الواو ، ويظهر لي أن سبب ذلك أن القارئ لم يتضح لهم وجه ربط الجمل بعضها ببعض ، وهو ظاهر بالتأمل الدقيق .

(٤) في س و ج « قال الشافعي » .

من صلاة قبلها: منسوخ بها ، استدلالاً بقول الله : (قَهَّجْدُ بِهِ نَافِلَةً لَكَ) ، وأنها ناسخة لقيام الليل ونصفه وثله وما تيسر .

٣٦ . ٣٤٣ - ولسنا^(١) نُحِبُّ لِأَحَدٍ تَرَكَ أَنْ يَتَهَجَّدَ بِمَا يَسَّرُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابِهِ ، مُصَلِّيًا بِهِ ، وَكَيْفَ مَا أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيْنَا .

٣٤٤ - ^(٢) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ^(٣) عَنْ عَمِّهِ ^(٤) أَبِي سَهِيلٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ : أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ يَقُولُ : « جَاءَ أَعْرَابِيٌّ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ ثَائِرُ الرَّأْسِ ، نَسَمِعُ دَوِيَّ صَوْتِهِ ، وَلَا نَفْقَهُ مَا يَقُولُ ، حَتَّى دَنَا ، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ : خَمْسُ صَلَوَاتٍ ^(٥) فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ، قَالَ ^(٦) : هَلْ عَلَى غَيْرِهَا ؟ فَقَالَ ^(٧) : لَا ، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ . قَالَ : وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صِيَامَ شَهْرِ رَمَضَانَ ، فَقَالَ : هَلْ عَلَى غَيْرِهِ ؟ قَالَ لَا ، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ . فَأَذْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ : لَا أَزِيدُ ^(٨) عَلَى هَذَا وَلَا أَتَقْصُصُ مِنْهُ ^(٩) . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ^(١٠) : أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ ^(١١) . »

(١) فِي ج « فَلَسْنَا » .

(٢) هُنَا فِي ج زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٣) فِي كُلِّ النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةٌ « بْنُ أَنَسٍ» .

(٤) كَلِمَةٌ «عَمِّهِ» لَمْ تَذْكُرْ فِي س .

(٥) فِي س «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَمَنَ اللَّهُ تَعَالَى» . وَهِيَ زِيَادَةٌ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَلَا فِي الْمَوْطَأِ .

(٦) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ «فَقَالَ» وَالنَّاءُ مَزَادَةٌ فِي الْأَصْلِ مَلصُوقَةٌ بِالْقَافِ بِحِطِّ آخِرِ .

(٧) فِي س وَج «قَالَ» وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْأَصْلِ .

(٨) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ «وَاللَّهُ لَا أَزِيدُ» . وَالزِّيَادَةُ ثَابِتَةٌ فِي الْمَوْطَأِ وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٩) كَلِمَةٌ « مِنْهُ » لَمْ تَذْكُرْ فِي س . وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ وَالْمَوْطَأِ

(١٠) فِي س « فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ »

(١١) الْحَدِيثُ فِي الْمَوْطَأِ رَوَايَةٌ بِحِجِّي (١ : ١٨٨ - ١٨٩) بِأَطْوَلِ مِنْ هَذَا . وَرَوَاهُ أَيْضًا

الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ .

٣٤٥ — (١) ورواه (٢) عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ عَنْ النَّبِيِّ أَنَّهُ قَالَ :
« خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى خَلْقِهِ ، فَمَنْ جَاءَ بِهِنَّ لَمْ يُصْنَعْ مِنْهُنَّ
شَيْئًا اسْتَخْفَافًا بِمَحَقَّتِهِنَّ : كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ » (٣) أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ (٤) .

باب (٥)

فرض الصلاة لدى ذلك الكتاب ثم السنة على من تزول
عنه بالمعذر ، وعلى من لا تُكْتَبُ صَلَاتُهُ بِالْمَحْصِيَةِ

٣٤٦ — (١) قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ ، قُلْ
هُوَ أَذَى ، فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ (٢) حَتَّى يَطْهُرْنَ ،
فَإِذَا طَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ
وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ (٣)) .

٣٤٧ — قَالَ الشَّافِعِيُّ : افْتَرَضَ اللَّهُ الطَّهَارَةَ عَلَى الْمَصْلِيِّ ، فِي
الْوُضُوءِ وَالْفَسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ ، فَلَمْ تَكُنْ لغير طاهري صلاة . ولما

- (١) هنا في ب وج زيادة « قال الشافعي » .
- (٢) في النسخ المطبوعة « وروى » ولكن في ب بحذف الواو ، وكل ذلك خلاف الأصل ، وما فيه هو الصحيح ، لأن المراد : وروى هنا المعنى عبادة ، وهو : أن « سنة رسول الله تدل على ألا واجب من الصلاة إلا الحس » .
- (٣) هكذا ضبط ، في الأصل بالنصب ، وعلى طرف الألف فتحتان . وانظر ما يأتي في شرح الفقرتين (٤٤٠ و ٤٨٥) .
- (٤) الحديث رواه مالك في الموطأ رواية يحيى (١ : ١٤٤ - ١٤٥) عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محيريز عن عبادة . ورواه أبو داود (١ : ٥٣٤) عن الثعني عن مالك . ورواه أيضا النسائي وابن ماجه . وهو حديث صحيح ، صححه ابن عبد البر وغيره .
- (٥) كلمة « باب » ثابتة في الأصل ، ولكن عليها علامة الإلغاء ، وأرجح أن ذلك من تصرف بعض الفارسين .
- (٦) هنا في ب وج زيادة « قال الشافعي » .
- (٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
- (٨) سورة البقرة (٢٢٢) .

وجه آخر^(١) من النسخ والمنسوخ

٦٧٤ - أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبي فُذَيْكٍ^(٢) عن ابن أبي ذئب عن المَقْبُرِيِّ عن عبد الرحمن بن أبي سعيد^(٣) عن^(٤) أبي سعيد

أَنَّ النَّهْيَ لِمَعْنَى، فَاذًا وَجُدْتُ النَّهْيَ. وَالَّذِي أَرَاهُ رَاجِعًا عِنْدِي: أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْإِدْخَارِ بَعْدَ ثَلَاثِ إِنْمَا كَانَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَعْنَى دَفٍّ الدَّفَافَةِ، وَأَنَّهُ تَصَرَّفٌ مِنْهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى سَبِيلِ تَصَرُّفِ الْإِمَامِ وَالْحَاكِمِ، فِيمَا يَنْظُرُ فِيهِ لِمَصْلَحَةِ النَّاسِ، وَلَيْسَ عَلَى سَبِيلِ التَّشْرِيعِ فِي الْأَمْرِ الْعَامِّ، بَلْ يُوْخَذُ مِنْهُ أَنَّ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَأْمُرَ وَيَنْهَى فِي مِثْلِ هَذَا، وَيَكُونُ أَمْرُهُ وَاجِبَ الطَّاعَةِ، لَا يَسْعُ أَحَدًا مَخَالَفَتُهُ، وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ أَخْبَرُوهُ عَمَّا نَأْيَهُمْ مِنَ الْمَشَقَّةِ فِي هَذَا سَأَلَهُمْ: «وَمَا ذَاكَ؟» فَلَمَّا أَخْبَرُوهُ عَنْ نَهْيِهِ أَبَانَ لَهُمْ عَنْ عِلَّتِهِ وَسَبَبِهِ، فَلَوْ كَانَ هَذَا النَّهْيُ تَشْرِيعًا عَامًّا لَدَكَرَّ لَهُمْ أَنَّهُ كَانَ ثُمَّ نُسِخَ، أَمَّا وَقَدْ أَبَانَ لَهُمْ عَنِ الْعِلَّةِ فِي النَّهْيِ فَإِنَّهُ قَصَدَ إِلَى تَعْلِيمِهِمْ أَنَّ مِثْلَ هَذَا يَدُورُ مَعَ الْمَصْلَحَةِ الَّتِي يَرَاهَا الْإِمَامُ، وَأَنْ طَاعَتَهُ فِيهِ وَاجِبَةٌ. وَمِنْ هَذَا نَعْلَمُ أَنَّ الْأَمْرَ فِيهِ عَلَى الْفَرْضِ لَا عَلَى الْإِخْتِيَارِ، وَإِنَّمَا هُوَ فَرْضٌ مُحَدَّدٌ بِوَقْتٍ أَوْ بِمَعْنَى خَاصَّةٍ، لَا يَتَجَاوَزُ بِهِ مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ.

وهذا معنى دقيقٌ بديعٌ، يَحْتَاجُ إِلَى تَأْمُلٍ، وَبُعْدِ نَظَرٍ، وَسَعَةِ إِطْلَاعٍ عَلَى الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ وَمَعَانِيهِمَا، وَتَطْبِيقِهِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ عَسِيرٌ، إِلَّا عَلَى مَنْ هَدَى اللَّهُ.

(١) في «باب وجه آخر» وكلمة «باب» ليست في الأصل.

(٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة «قال الشافعي».

(٣) الحديث مضى بهذا الإسناد برقم (٥٠٦).

(٤) في «زيادة» الحديث «وهي زيادة في الأصل بين السطور بخط جديد».

(٥) زاد بعض السكاكين هنا بهامش الأصل كلمة «أي» بخط جديد.

الحُدْرِيّ قَالَ : « حُسِنَا يَوْمَ الْخَنْدَقِ عَنِ الصَّلَاةِ ، حَتَّى كَانَ بَعْدَ الْمَغْرَبِ بِهَوَيٍّ مِنَ اللَّيْلِ ، حَتَّى كُفِينَا ، وَذَلِكَ ^(١) قَوْلُ اللَّهِ : (وَكُنِيَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ^(٢) ، وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا) ^(٣) قَالَ ^(٤) : فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ بِإِلَاءٍ ، فَأَمَرَهُ فَأَقَامَ الظُّهْرَ ^(٥) ، فَصَلَّاهَا فَأَحْسَنَ ^(٦) صَلَاتَهَا ، كَمَا كَانَ يُصَلِّيهِا فِي وَقْتِهَا ، ثُمَّ أَقَامَ الْعَصْرَ ، فَصَلَّاهَا كَذَلِكَ ، ثُمَّ أَقَامَ الْمَغْرِبَ ، فَصَلَّاهَا كَذَلِكَ ، ثُمَّ أَقَامَ الْعِشَاءَ ، فَصَلَّاهَا كَذَلِكَ أَيْضًا ، قَالَ : وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ أَنْزَلَ ^(٧) اللَّهُ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ (فَرَجَالًا أَوْ رُكْبَانًا) ^(٨) ، .

٦٧٥ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : فَلَمَّا حَكَى أَبُو سَعِيدٍ أَنَّ صَلَاةَ النَّبِيِّ عَامَ الْخَنْدَقِ كَانَتْ ^(٩) قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ (فَرَجَالًا أَوْ رُكْبَانًا) - : اسْتَدَلَّنَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ صَلَاةَ الْخَوْفِ إِلَّا بَعْدَهَا ، إِذْ حَضَرَهَا أَبُو سَعِيدٍ ، وَحَكَى تَأْخِيرَ الصَّلَوَاتِ حَتَّى خَرَجَ مِنْ وَقْتِ عَامَّتِهَا ^(١٠) ، وَحَكَى أَنَّ ذَلِكَ قَبْلَ نَزُولِ صَلَاةِ الْخَوْفِ .

-
- (١) فِي - « فَذَلِكَ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .
 - (٢) فِي الأَصْلِ إِلَى هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « آيَةٌ » .
 - (٣) سُورَةُ الْأَحْزَابِ (٢٥) .
 - (٤) كَلِمَةٌ « قَالَ » لَمْ تَذْكُرْ فِي س وَج وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الأَصْلِ .
 - (٥) فِي س « صَلَاةُ الظُّهْرِ » وَكَلِمَةٌ « صَلَاةٌ » لَيْسَتْ مِنَ الأَصْلِ وَلَكِنَّهَا مَكْتُوبَةٌ فِيهِ بَيْنَ السُّطْرَيْنِ بِخَطِّ جَدِيدٍ .
 - (٦) فِي - « وَأَحْسَنَ » وَهُوَ خِلَافُ الأَصْلِ .
 - (٧) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « يَنْزِلُ » وَمَا هُنَا هُوَ الَّذِي فِي الأَصْلِ ، ثُمَّ ضُرِبَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْقَارِئِينَ وَكُتِبَ فَوْقَهُ بَيْنَ السُّطْرَيْنِ « يَنْزِلُ » .
 - (٨) سُورَةُ الْبَقَرَةِ (٢٣٩) . وَانْظُرْ مَا كَتَبْنَاهُ عَلَى الْحَدِيثِ فَيَافِي مَضَى .
 - (٩) فِي - « كَانَتْ عَامَ الْخَنْدَقِ » بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .
 - (١٠) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « حَتَّى خَرَجَ وَقْتُ عَامَّتِهَا » بِحَذْفِ « مِنْ » وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الأَصْلِ ، وَالْمَعْنَى عَلَيْهَا صَحِيحٌ وَاضِحٌ .

٦٧٦ - قال ^(١): فلا تُؤَخِّرْ صلاة الخوف بحالٍ أبداً عن الوقت إن كانت في حَضَرٍ، أو عن وقتِ الجَمْعِ في السفر - : بخوف ^(٢) ولا غيره، ولكن تُصَلِّ كما صَلَّى رسولُ الله .

٦٧٧ - والذي أَخَذْنَا به في صلاة الخوف أن مالكا أخبرنا ^(٣) عن يزيد بن رومان عن صالح بن خواتٍ عن من صَلَّى مع رسولِ الله صلاة الخوف يومَ ذاتِ الرِّقَاعِ ^(٤): «أن طائفةً صَفَّتْ معه، وطائفةٌ وَجَّاهَ العدوَّ، فصلَّى بالذين معه ركعةً، ثم ثَبَتَ قائِماً وأَتَمُّوا لأنفسهم، ثم انصرفوا فَصَفُّوا وَجَّاهَ ^(٥) العدوَّ، وجاءت الطائفةُ الأخرى، فصلَّى بهمُ الركعةُ التي بَقِيَتْ من صلاتِهِ، ثم ثَبَتَ جالساً وأَتَمُّوا لأنفسهم، ثم سَلَّمَ بهم» .

٦٧٨ - قال ^(١): أَخْبَرَنَا ^(٢) مَنْ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ بْنَ حَفْصٍ يُخْبِرُ ^(٣) عن أخيه عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عن القاسمِ بنِ مُحَمَّدٍ عن صالحِ بنِ خَوَاتٍ بنِ جُبَيْرٍ عن أبيه عن النبيِّ : مثله ^(٤) .

-
- (١) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل .
 (٢) في النسخ المطبوعة « لخوف » باللام ، وهي بالباء واضحة في الأصل .
 (٣) مضى الحديث بهذا الاسناد برقم (٥٠٩) .
 (٤) في النسخ المطبوعة « يوم ذات الرقاع صلاة الخوف » بالتقديم والتأخير ، ولكن في « خوف » بدون حرف التعريف ، وكل ذلك مخالف للأصل .
 (٥) قلنا فيما مضى : إن « وجَّاه » بضم الواو وبكسرها ، وضبطناه كذلك في كل المواضع ، ولكنها ضبطت في الأصل هنا بالكسر فقط ، فاتبعناه فيه .
 (٦) في « وأخبرنا » والواو ليست في الأصل .
 (٧) كتبت في الأصل « يذكر » ثم ضرب عليها وكتب فوقها « يخبر » والخط واحد ، وقد مضى فيما سبق بلفظ « يذكر » .
 (٨) في « زيادة » أو مثل معناه « وليست في الأصل » .

٦٧٩ - قال^(١) : وقد رُوي^(٢) أن النبي صلى صلاة الخوفِ على غير ما حكى مالكٌ .

٦٨٠ - وإنما أخذنا بهذا دونه لأنه كان أشبه بالقرآن ، وأقوى في ميكايدة العدو .

٦٨١ - وقد كتبنا هذا بالاختلاف فيه وتبيين^(٣) الحجة في (كتاب الصلاة^(٤)) ، وتركنا ذكر مَنْ خالفنا فيه وفي غيره من الأحاديث ، لأن ما خولفنا فيه منها مُفترق^(٥) في كُتُبِهِ .
وجه آخر^(٦) .

٦٨٢ - قال الله تبارك وتعالى : (وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ^(٨) فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ، فَإِنْ شَهِدُوا

(١) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل .

(٢) في س « وروي » بحذف « قد » وهو مخالف للأصل .

(٣) في النسخ المطبوعة « وتبين » بياءين ، والكلمة في الأصل بياء واحدة وفوقها شدة ، ثم غيرها بعض قارئيه ، فقسم الياء نصفين ، وزاد نقطتين ، ونسى الشدة التي تفسد عليه صوته .

(٤) انظر (كتاب صلاة الخوف) في الأم (١ : ١٨٦ - ٢٠٣) وانظر كتاب اختلاف الحديث بهامش الأم (٧ : ٢٢١ - ٢٢٦) ولست أظن أن الشافعي يشير هنا بقوله : « كتاب الصلاة » إلى هذين الموضعين ، لأنه لم يفصل فيما الاختلاف ولم يبين الحجة . وأنا أرجح أن « كتاب الصلاة » الذي ذكره هنا كتاب آخر من مؤلفات الشافعي ، لم يقع إلينا .

(٥) في س و ج « مفترق » وهو مخالف للأصل .

(٦) في س و س « وجه آخر من الناسخ والنسوخ » وفي ج كذلك مع زيادة كلمة « باب » في أوله ، وكل ذلك مخالف للأصل .

(٧) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى قوله : فأعرضوا عنهما » .

فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا . وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأْذَوْهُمَا ، فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ^(١) .

٦٨٣ - ^(٢) فكان حَدُّ الزَّانِئِينَ بهذه الآية الْحَبْسَ وَالْأَذَى ،
حتى أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ^(٣) حَدَّ الزَّنا ، فقال : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي) ^(٤) فَأُجْلِدُوا
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ^(٥) وقال في الإِماء : (فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنْ
أَتَيْنِ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْنِ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ) ^(٦) فَتُنْسخ
الْحَبْسُ ^(٧) عن الزَّنا ، وَبُتَّ ^(٨) عَلَيْهِمُ الْحُدُودُ .

٦٨٤ - وَدَلَّ قَوْلُ اللَّهِ فِي الْإِماء : (فَعَلَيْنِ نِصْفَ مَا عَلَى
الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ) - : على فَرْقِ اللَّهِ بَيْنَ حَدِّ الْمَالِكِ وَالْأَخْرَارِ
فِي الزَّنا ، وعلى أَنَّ النِّصْفَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ جَلْدٍ ، لَأَنَّ الْجَلْدَ بِعَدَدٍ ،
وَلَا يَكُونُ مِنْ رَجْمٍ ، لَأَنَّ الرَّجْمَ إِنْثَانٌ عَلَى النَّفْسِ بِلا عَدَدٍ ، لِأَنَّهُ قَدْ
يُؤْتَى عَلَيْهَا ^(٩) بِرَجْمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَبِأَلْفٍ وَأَكْثَرٍ ^(١٠) ، فَلَا نِصْفَ ^(١١)

-
- (١) سورة النساء (١٥ و ١٦) .
(٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .
(٣) في س و ج « رسول الله » .
(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
(٥) سورة النور (٢) .
(٦) سورة النساء (٢٥) .
(٧) ضبط بالرفع في الأصل .
(٨) في النسخ المطبوعة « وأثبت » وهو مخالف للأصل .
(٩) في النسخ المطبوعة « على نفس المرجوم » بدل « عليها » وهو مخالف للأصل .
(١٠) في س « وبأكثر » وهو مخالف للأصل .
(١١) في س « ولا نصف » وهو مخالف للأصل .

لَمَّا لَا يُعْلَمُ بِمَدَدٍ ، وَلَا نِصْفَ لِلنَّفْسِ فَيُؤْتَى بِالرَّجْمِ عَلَى نِصْفِ النَّفْسِ ^(١).

٦٨٥ - ^(٢) وَاحْتَمَلَ ^(٣) قَوْلُ اللَّهِ فِي سُورَةِ النُّورِ : (الزَّانِيَةُ

وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) - : أَنْ يَكُونَ عَلَى جَمِيعِ

الزَّانَةِ الْأَحْرَارِ ، وَعَلَى بَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ ، فَاسْتَدَلَّنَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ

- بِأَبِي هُوَ وَأُمِّي - عَلَى مَنْ أُرِيدَ بِالْمِائَةِ جَلْدَةٍ .

٦٨٦ - ^(٢) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ^(١) عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ

الْحُسَيْنِ ^(٥) عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ^(٦) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : « خُذُوا عَنِّي ،

خُذُوا عَنِّي ، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْزَنَ سَبِيلًا : الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ

وَتَغْرِيبُ عَامٍ ، وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ » .

٦٨٧ - قَالَ ^(٧) : فَدَلَّ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ : « قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْزَنَ سَبِيلًا »

- : عَلَى أَنَّ هَذَا أَوَّلُ مَا حُدِّثَ بِهِ الزَّانَةُ ، لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ ^(٨) : (حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ

الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا) .

(١) انظر ماضى برقم (٣٨٥) .

(٢) هنا فى س و ج زيادة « قال الشافعى » .

(٣) فى النسخ المطبوعة « ويحتمل » والذى فى الأصل « واحتمل » ثم حاول بعض القراء فيه تغييرها بالضرب على الألف والصاق ياء فى رأس الحاء .

(٤) فى النسخ المطبوعة زيادة « التقي » وهذه الزيادة مكتوبة بحاشية الأصل بخط جديد .
والحديث مضى بهذا الإسناد برقم (٣٧٨) .

(٥) فى ج « الحسين » وهو خطأ .

(٦) قوله « بن الصامت » لم يذكر فى س وهو ثابت فى الأصل .

(٧) فى النسخ المطبوعة « قال الشافعى » وهو مخالف للأصل .

(٨) فى س « قال » ، وهى فى الأصل « يقول » ثم غيرها بعض السكاكين فجعلها « قال » .

٦٨٨ - (١) ثُمَّ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ مَا عَزَا وَلَمْ يَجْلِدْهُ ، وَامْرَأَةً
الْإِسْلَامِيَّ وَلَمْ يَجْلِدْهَا ، فَدَلَّتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى أَنَّ الْجَلْدَ مَنْسُوخٌ عَنْ
الزَّانِئِينَ الثَّيِّبِينَ .

٦٨٩ - قَالَ (٢) : وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْأَحْرَارِ فِي الزَّانَا فَرْقٌ (٣)
إِلَّا بِالْإِحْصَانِ بِالنِّكَاحِ وَخِلَافِ الْإِحْصَانِ بِهِ .

٦٩٠ - (٤) وَإِذَا (٥) كَانَ قَوْلُ النَّبِيِّ (٦) : « قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنًا سَبِيلًا ،
الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جُلْدٌ مِائَةٌ وَتَغْرِيْبٌ عَامٌ » - : فَقِي هَذَا دِلَالَةً عَلَى أَنَّهُ أَوَّلُ
مَا نُسَخَ الْحَبْسُ عَنِ الزَّانِئِينَ ، وَحُذِّدًا بَعْدَ الْحَبْسِ ، وَأَنَّ كُلَّ حَدِّ حَدِّهِ
الزَّانِئِينَ فَلَا يَكُونُ (٧) إِلَّا بَعْدَ هَذَا ، إِذَا (٨) كَانَ هَذَا أَوَّلَ حَدِّ الزَّانِئِينَ (٩) .
٦٩١ - (١٠) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ (١١) عَنْ ابْنِ شِهَابٍ (١٢) عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ

-
- (١) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .
(٢) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » وهو زيادة عما في الأصل .
(٣) في س - « فرق في الزنا » بالتقديم والتأخير ، وهو خلاف الأصل .
(٤) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
(٥) في النسخ المطبوعة « وإذا » وهو مخالف للأصل .
(٦) في س و ج « رسول الله » .
(٧) في الأصل « ولا يكون » . وقد اضطررت لمخالفته وإتياع ما في النسخة المقروءة على
ابن جماعة ، لأن الغاء متعينة هنا ، وإلا نقص الكلام واضطرب المعنى .
(٨) في س و ج « إذا » وهو خطأ ومخالف للأصل .
(٩) انظر ماضي برقم (٣٨٠ - ٣٨٢) .
(١٠) الحديث أشرنا إليه فيما مضى في شرح الفقرة (٣٨٢) . وهو في موطأ مالك (٣ :
٤٠ - ٤١) ، ورواه الشافعي في الأم (٦ : ١٦٩) عن مالك ، ورواه في اختلاف
الحديث (٧ : ٢٥١) مختصراً عن مالك وابن عينة . ورواه البخاري عن عبد الله
بن يوسف عن مالك (٨ : ١٧٢ - ١٧٣ من الطبعة السلطانية) .
(١١) في س - « عن الزهري » وهو هو ، ولكن ما هنا هو الذي في الأصل .

بن عبد الله^(١) عن أبي هريرة وزيد بن خالد^(٢) أنهما أخبراه : « أن رجلين اختصما إلى رسول الله ، فقال أحدهما : يا رسول الله ! افض بيننا بكتاب الله ؟ وقال الآخر - وهو أفضه - : أجل ، يا رسول الله ! فافض بيننا بكتاب الله ، وايدن لي في أن أتكلم . قال^(٣) : تكلم . قال^(٤) : إن ابني كان عسيفاً^(٥) على هذا ، فزني بأمرأته ، فأخبرت أن على ابني الرجم^(٦) ، فافتديت منه بمائة شاة وجارية^(٧) لي ، ثم إنني سألت أهل العلم فأخبروني أن على ابني جلد^(٨) مائة^(٩) وتغريب عام ، وإنما الرجم على امرأته ؟ فقال رسول الله : والذي^(١٠) نفسى بيده ، لأقضين

(١) في النسخ المطبوعة زيادة « بن عتبة » ، والزيادة ليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة بحاشيته بخط جديد ، وهي ثابتة في الموطأ والأم .

(٢) في س و ج « وعن زيد بن خالد » وكلمة « عن » مكتوبة في الأصل بين السطرين . بغير حطة ، ولم تذكر أيضاً في الموطأ ولا في الأم . وفي النسخ الثلاث المطبوعة زيادة « الجهني » وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر ، وثابتة أيضاً في الموطأ والأم .

(٣) في س « فقال » وهو مخالف للأصل ، ولكنه موافق لما في الموطأ .

(٤) في س « فقال » وهو مخالف للأصل ولكل الروايات الأخرى .

(٥) « السيف » بفتح العين وكسر السين المهملين وآخره فاء - : الأجير .

(٦) هكذا ضبطت الكلمة في الأصل بالرفع ، وله وجه من العربية : أن يكون اسم « أن » ضمير الشأن ، وجملة « على ابني الرجم » خبرها .

(٧) في النسخ المطبوعة « وجارية » وهو موافق لما في الموطأ ، ولكن الذي في الأصل « وجارية » ثم ألحق بعض الفارثين شرطة صغيرة فوق رأس الجيم ، لتكون باء الجر ، ولكنه لم ينقطعها ، والذي في الأصل موافق لما في الأم .

(٨) « جلد » ضبطت في الأصل بالنصب .

(٩) في س و ج « مائة جلدة » وهو مخالف للأصل ولكل الروايات التي أشرنا إليها ، والذي في الموطأ والأم « فأخبروني أن ما على ابني جلد مائة » الخ ، وبالضرورة تكون « جلد » هنا مرفوعة ، خبراً لـ « أن » .

(١٠) في الموطأ والأم « أما والذي » بزيادة « أما » وليست في الأصل هنا .

يُنْكَرُ بِكِتَابِ اللَّهِ : أَمَّا غَنَمُكَ وَجَارِيَتُكَ فَرَدُّ إِلَيْكَ^(١) . وَجَلَدَ ابْنَهُ
مِائَةً وَغَرَّبَهُ عَامًا ، وَأَمَرَ أَنْ يُسَـ (٢) الْأَسْلَمِيَّ أَنْ يَأْتِيَ (٣) امْرَأَةَ الْآخَرِ ،
فَإِنْ اعْتَرَفَتْ رَجَمَهَا ، فَاعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا (٤) .

٦٩٢ - (٥) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ (٦) عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ : « أَنَّ النَّبِيَّ
رَجَمَ يَهُودِيَّيْنِ زَنِيًّا (٧) » .

٦٩٣ - قَالَ (٨) : فَتَبَتَ جَلْدُ مِائَةٍ (٩) وَالتَّفَى عَلَى الْبِكْرَيْنِ

٧٤ الزَّانِيَيْنِ ، وَالرَّجْمُ عَلَى الثَّيْبَيْنِ الزَّانِيَيْنِ .

٦٩٤ - وَإِنْ كَانَا مِنْ أَرِيدَا (١٠) بِالْجَلْدِ فَقَدْ نُسِخَ عَنْهُمَا الْجَلْدُ

مَعَ الرَّجْمِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُونَا أَرِيدَا (١١) بِالْجَلْدِ وَأَرِيدَا بِهِ الْبِكْرَانِ - : فَهُمَا
مُخَالَفَانِ لِلثَّيْبَيْنِ (١٢) .

-
- (١) ردّ : أى مردود . وكلمة « إليك » بدلها في الموطأ والأم « عليك » .
(٢) رسم في النسخ المطبوعة والموطأ والأم « أنيساً » بالألف ، ورسم في الأصل كما هنا بدونها ، وهو جائز ، كما شرحناه سراراً .
(٣) في الأم « يفسدو » بدل « يأتي » وهو يوافق بعض روايات الحديث ، ولكنه يخالف للموطأ ولما في أصل الرسالة هنا .
(٤) الحديث رواه أيضاً أحمد وأصحاب الكتب الستة ، انظر المتنق (رقم ٤٠١٣) ونيل الأوطار (٧ : ٢٤٩) .
(٥) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
(٦) في النسخ المطبوعة زيادة « بن أنس » وليست في الأصل .
(٧) هذا اختصار من الشافعي لحديث رواه مالك في الموطأ (٣ : ٣٨ - ٣٩) ورواه أيضاً أحمد والشيخان ، انظر المتنق (رقم ٤٠١٩) ونيل الأوطار (٧ : ٢٥٦) .
(٨) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » وهو زيادة عما في الأصل .
(٩) في س و ج « جلد المائة » وهو مخالف للأصل .
(١٠) في النسخ المطبوعة « أريد » والألف ثابتة في آخر الكلمة في الأصل ، وهو صحيح لأن « من » تطلق على الواحد وعلى المتعدد .
(١١) في س و ج « أريد » وهو خطأ ومخالف للأصل .
(١٢) في س « مخالفان الثيبين » وهو مخالف للأصل .

٦٩٥ - وَرَجَمُ الثَّيْبِينَ بَعْدَ آيَةِ الْجَلْدِ : بِمَا رَوَى رَسُولُ اللَّهِ عَنْ اللَّهِ . وَهَذَا أَشْبَهُ مَعَانِيهِ وَأَوَّلَاهَا بِهِ عِنْدَنَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(١) .

وَجْهٌ آخَرُ ^(٢)

٦٩٦ - ^(٣) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ^(٤) عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ^(٥) :
« أَنَّ النَّبِيَّ رَكِبَ فَرَسًا فَصُرِعَ عَنْهُ ، فَجُحِشَ شِقُّهُ الْأَيْمَنُ ^(٦) ، فَصَلَّى
صَلَاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ وَهُوَ قَاعِدٌ ، وَصَلَّيْنَا ^(٧) وَرَاءَهُ قُعُودًا ، فَلَمَّا انْصَرَفَ
قَالَ : إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا ^(٨) ، وَإِذَا
رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا ، وَإِذَا قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ - :

(١) هنا بجملة الأشبه الأصل : « بافت والحسن بن علي الأهوازي وجماعة » ولكن الكلمة الأخيرة لم يظهر منها إلا رأس الجيم ، وأيضاً بهامشه مانصه : « بلغ السماع في المجلس السادس » .

(٢) في - « ووجه آخر من الناسخ والمنسوخ » وفي س « وجه آخر من الناسخ والمنسوخ » وكذلك في ج « ولكن زاد كلمة « باب » وكل هذا مخالف للأصل ، وقد كتب فيه بخط آخر كلمة « باب » ونسى كاتبها أن كلمة « وجه » مضبوطة فيه بالرفع ، وهو يتأني مازاده .

(٣) هنا في س وج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في س وج زيادة « بن أنس » . والحديث في الموطأ (١ : ١٥٥) ورواه الشافعي في الأم عن مالك (١ : ١٥١) وكذلك في اختلاف الحديث (٧ : ٩٩) لكنه اختصره فيه .

(٥) في - « عن الزهري عن أنس » وهو مخالف للأصل .

(٦) جحش - بضم الجيم وكسر الحاء المهملة وآخره شين - : أي خدش جلده .

(٧) ما هنا هو الموافق للأصل والموطأ والأم ، وفي س وج « فصلينا » وهو يوافق ما في اختلاف الحديث .

(٨) في أ - « فصلوا خلفه قِيَامًا » وزيادة « خلفه » مخالفة للأصل وسائر الروايات التي أشرنا إليها .